العدد 13A مجلة دراسات في الإنسانيات والعلوم التربوية ايار 2026
No. 13A Journal of Studies in Humanities and Educational Sciences May 2026
Print ISSN 3006-3256 Online ISSN 3006-3264

التطورات المعاصرة في مجتمع دولة قطر: دراسة تاريخية

أ..د. ميثاق خيرالله جلود
مركز الدراسات الإقليمية/جامعة الموصل
dr.mithaq_jalood@uomosul.edu.iq

مستخلص:

يهدف البحث إلى وصف وتحليل مفاصل مجتمع دولة قطر، فضلاً عن توثيق معلومات أساسية عن هذا المجتمع وأخر المستجدات والتحولات التي حصلت فيه ، بالاعتماد على مؤشرات وإحصاءات رسمية ، وقد تم تناول الموضوع على خمسة محاور: تناول الأول جغرافيا قطر ومستوى معيشة السكان، أما الثاني فقد تطرق إلى تركيبة السكان في هذا البلد ، أما المحور الثالث فقد خُصص لبحث التطورات الثقافية المعاصرة في قطر ، أما الرابع فقد ناقش واقع التعليم والصحة و التطورات التي حصلت في هذين المجالين منذ بداية القرن العشرين ، أما المحور الخامس فقد تناول مرتكزات الاقتصاد في قطر . لقد توصل البحث الى نتائج عدة أهمها تأثير النفط في التطورات الايجابية للقطريين.

الكلمات المفتاحية: قطر، المجتمع، التعليم، الصحة، الاقتصاد

Contemporary developments in the society of the State of Qatar: a historical study

Prof. Dr. Mithaq Khairallah Jalood
dr.mithaq_jalood@uomosul.edu.iq
Regional Studies Center/University of Mosul

Abstract:

The research aims to describe and analyse the joints of the society of the State of Qatar, as well as documenting important information about this society and the latest developments and transformations that have occurred in it, relying on official indicators and statistics, and the subject has been addressed on five axes, the first dealt with the geography of Qatar and the standard of living of the population, the second has touched on the composition of the population in this country, the third axis has been devoted to discussing contemporary cultural developments in Qatar, and the fourth has discussed the reality of education and health after addressing the developments that have occurred in these two areas since the beginning of the twentieth century, the fifth axis dealt with the foundations of the economy in Qatar The research has reached several results, the most important of which is the impact of oil on the positive developments of the Qataris

Keywords: Qatar, society, education, health, economy

مقدمة:

شهدت دول الخليج العربي في الأربعين سنة الأخيرة تطورات في بنيتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مستفيدة من عوائد النفط، ولاسيما بعد سبعينيات القرن العشرين عندما ازدادت اسعار النفط وتحسنت شروط التعاقد مع الشركات الأجنبية، وقد اسهمت هذه العوائد في تطوير القطاعات كافة، وانعكست بشكل إيجابي على واقع المواطن الخليجي الذي أصبح يعيش حالة من الرفاهية تظاهي الدول المتقدمة، ولاسيما في مجال الصحة والتعليم.

أهمية البحث:

إن دراسة أي مجتمع تعد مدخلا لفهم واقع الدولة المستهدفة، ومنطلقا لتفسير الكثير من الظواهر، لقد عاشت دولة قطر في التاريخ القريب في حقبتين تاريخيتين الأولى: قبل الاستقلال والثانية بعد الاستقلال عام1971، إذ أثرت عوائد النفط في هذا المجتمع وأحدثت تغيرات جذرية جعلت من قطر دولة حديثة.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى وصف وتحليل مفاصل مجتمع دولة قطر، فضلاً عن توثيق معلومات أساسية عن هذا المجتمع، وأخر المستجدات والتحولات التي حصلت فيه، بالإعتماد على مؤشرات واحصاءات رسمية.

إشكالية البحث:

حصلت تطورات سريعة في المجتمع القطري خلال العقود الأربعة الاخيرة على الرغم من كونها اسهمت في تحسين اسلوب حياة المواطن القطري، إلا أنها ترافقت مع خلل في التركيبة السكانية.

فرضية البحث:

هناك علاقة واضحة بين تطور المجتمع القطري بشقيه الايجابي والسلبي وبين زيادة عوائد النفط التي انعكست على نمو القطاعات القطرية كافة، إذ كانت التحولات الايجابية أكبر من السلبية، فضلا عن صعوبة التعامل مع الخلل السكاني الذي حصل في قطر بسبب التوافد الكثيف للمقيمين.

منهجية البحث:

تم استخدام المنهج التاريخي الاستقرائي بعد تثبيت وتحليل احصاءات وبيانات اساسية عن الدولة والمجتمع قطر.

هيكلية البحث:

قسم البحث على خمسة محاور: تناول الأول جغرافيا قطر ومستوى معيشة السكان، أما الثاني فقد تطرق إلى تركيبة السكان في هذا البلد، أما المحور الثالث فقد خُصص لبحث التطورات الثقافية المعاصرة في قطر، أما الرابع فقد ناقش واقع التعليم والصحة بعد التطرق الى التطورات التي حصلت في هذين المجالين منذ بداية القرن العشرين، أما المحور الخامس فقد تناول مرتكزات الاقتصاد في قطر.

أولاً: الجغرافيا وطبيعة العيش في قطر:

لقد شهدت منطقة الخليج العربي في القرنيين السابع عشر والثامن تحولات مهمة بعد انتهاء الاحتلال البرتغالي لاجزاء من الخليج العربي عام 1680، وانهيار الدولة الصفوية عام 1722 فضلا عن سقوط دولة اليعاربة عام 1718، لقد هيأت هذه الظروف الطريق لظهور قوى جديدة، ومنها إمارات الساحل؛ إذ تحولت هذه الإمارات إلى كيانات سياسية(مشيخات)[1] ، وقد كانت حدود الإمارة مرتبطة بولاء القبيلة لشيخها، وتعد مناطق هذه القبائل المؤيدة للحاكم حدودا لمشيخته[2] ، وقد بسطت بريطانيا سلطاتها بالقوة على سواحل الخليج العربي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وعقدت اتفاقيات ومعاهدات مع شيوخ الخليج، استمرت اكثر من قرن من الزمن[3].

كانت قطر في القرن التاسع عشر قضاءً تابعاً لسنجق نجد، التابع لولاية البصرة في العراق، وكانت السيادة العثمانية متمثلة بحامية تتمركز في الدوحة، فمنذ أواخر القرن التاسع كانت الدولة العثمانية تتمتع بسيادة أسمية على قطر[4] ، تغير ذلك سنة 1889 بعد أن قامت الدولة العثمانية بانشاء إدارة عثمانية للكمارك والرسوم في قطر، فخسر شيخ قطر أنذاك (جاسم بن محمد ثاني1878-1913) امتيازاته المالية ، كذلك قامت الدولة العثمانية بتعيين مساعداً إدارياً للشيخ ، كما قامت بإجراءات إدارية سنة1891 تهدف إلى تقوية نفوذها، مما جعل الشيخ جاسم يرفضها ، فتحركت حملة عثمانية بقيادة محمد حافظ باشا سنة 1893 ، بمساعدة شيخ الكويت (محمد الصباح 1892-1896)، وأخيه (مبارك الصباح1896-1913). وعندما سمع الشيخ جاسم بالحملة غادر الدوحة وترك الإدارة لاخيه (محمد بن ثاني)، وبعد فشل المفاوضات العثمانية معه ، اعتقل ومعه واثنا عشر من أعيان الدوحة مما كان سببا في أشتعال ثورة ضد الحامية الغثمانية، وبعد عدة معارك أضطر (محمد حافظ باشا) على التفاوض وبخاصة بعد تدخل بريطانيا فطلب الشيخ جاسم بن ثاني من بريطانيا تجديد معاهدة 1868 بالشروط نفسها التي وقع عليها شيوخ الساحل(العماني) المهادن، وبذلك فشلت الدولة العثمانية في إحكام سيطرتها على قطر[5]. في النهاية

انسحب العثمانيون من الدوحة، إذ وقعت قطر معاهدة الحماية مع بريطانيا سنة1916 وبهذا أصبحت قطر تحت النظام البريطاني المعروف باسم "ادراة الإمارات المتصالحة" وبهذا شعر حكام قطر بالأمان من التحركات العسكرية للأمير عبد العزيز بن سعود (ملك السعودية 1926-1953)[7].

بعد تولى الشيخ علي بن عبدالله أل ثاني(1949-1960) زمام الأمور بعد تنازل أبيه له، تم تصدير أول شحنة من النفط القطري من ميناء (مسيعيد) في عام 1949، خلال تلك المدة لم يكن في قطر جهاز إداري وفق أنظمة الدولة الحديثة، إذ كان الطابع القبلي مسيطر على نظام الحكم، فكانت أجهزة الحكومة الإدارية مرتبطة بالمستشار البريطاني (هان كوك) وجهازه الإداري المكون من موظفين بريطانيين حتى أوائل عام 1960 عندما أحيل الى التقاعد وغادر البلاد، فكانت وزارة المالية أول وزارة أنشأت في عهد الشيخ احمد بن علي(1960-1970) الذي حكم الإمارة بعد تنازل أبيه له أيضاً، وعين الشيخ خليفة بن احمد وزيرا فيها، وفي عام1962 بدأت الحكومة القطرية تنظيم جهاز إداري على أسس حديثة فصدر قانون رقم(1) والذي يقضي بتنظيم الإدارة العليا للحكومة، وفي عام 1964 صدر قانون إنشاء مجلس للشورى مؤلف من(15) عضوا يرأسهم الأمير، و كان الأعضاء من أفراد عائلته، وفي عام 1967 تم إنشاء أول إدارة لشؤون الموظفين، وفي الثاني عشر نيسان 1970 صدر أول دستور للبلاد (النظام الأساس المؤقت للحكم في قطر) وقد جمع الأمير بموجبه السلطة التنفيذية والتشريعية. أعلن عن قيام دولة قطر في الثاني من أيلول 1971 بعد فشل الاتحاد التساعي مع باقي إمارات الساحل العماني، وتم تأسيس أول مجلس وزراء في قطر، كما تم تأسيس مجلس شورى جديد، وفي شباط 1972 تم إقصاء الشيخ (احمد بن علي) عن الحكم لصالح نائبه (خليفة بن حمد(1972-1995)[8].

يعد النظام القطري من أقدم أنظمة الحكم التي تتسم باستقرار سياسي في المنطقة، حاله حال باقي أنظمة الخليج العربي، على عكس اغلب الدول العربية التي شهدت تبدل أنظمة الحكم باستمرار إلا أن نظام الحكم القطري ينفرد عن باقي دول الخليج بكثرة الإقصاء من الحكم بين أمراء أل ثاني، لكن الشيخ حمد بن خليفة(1995-2013) الذي وصل الى السلطة عام1995 بعد انقلاب سلمي على والده الشيخ خليفة بن حمد، استطاع أن ينظم الدولة وفق أسس يصعب معها تكرار الانقلابات؛ بعد اتخاذه إجراءات في تعيين الأمراء تضمن ولائهم، ووضع آلية لاختيار ولي العهد، وتثبيت الدستور، وبهذا أخذ الصراع بين أمراء العائلة الحاكمة يخفت[9].

لم تطرأ تغيرات جذرية على نظام الحكم القطري منذ القرن التاسع عشر، فوفق المادة(8) من الدستور القطري الدائم الذي تم إقراره في الثامن من حزيران 2004، فأن حكم الدولة وراثي في عائلة أل ثاني وفي ذرية حمد بن خليفة بن حمد من الذكور، وتكون وراثة الحكم للابن الذي يسميه الأمير وليا للعهد، فإن لم يوجد أبن ينتقل الحكم إلى من يسميه الأمير من العائلة وليا للعهد ، وبالرغم من أن الدستور القطري يقر أن نظام الحكم يقوم على أساس فصل السلطات، يمكن القول أن نظام الحكم القطري دخل حقبة جديدة في عهد الأمير حمد بن خليفة، خاصةً بعد أن ترك الجمع بين منصب الأمير ورئيس الوزراء في تشرين الأول 1996، لصالح الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني [10].

من المعروف أن الجغرافية تؤثر تأثيراً مباشراً في البناء الاجتماعي للدول، فهي التي تحدد نمط معيشة الناس وأشكال تجمعهم وحياتهم اليومية، إذ يؤكد عدد من علماء الانثروبولوجيا أن خصائص الموقع الجغرافي، ومستوى المعيشة عاملان حاسمان في تطورات وتحولات المجتمع[11].

يبلغ إجمالي مساحة دولة قطر نحو 11 الف كيلو متر مربع [12] ، وهي شبه جزيرة تقع في وسط الساحل الغربي للخليج العربي، يبلغ عرضها نحو100 كم وتمتد بطول 200 كم في الخليج العربي ، وتحتوي على عدد من الجزر منها: حالول وشراعوه والأسحاط، يحد دولة قطر من حدودها الجنوبية المملكة العربية السعودية، كما تجاور البحرين والإمارات العربية المتحدة وإيران من ناحية البحر، وتتكون أراضي الدولة من سطح صخري منبسط، مغطى بسلسلة منخفضة من الهضاب والتلال الكلسية في جبل دخان في الغرب وجبل فويرط في الشمال، ويمتاز هذا السطح بكثرة الخلجان والأحواض والمنخفضات التي يطلق عليها (الروض) وتوجد في مناطق الشمال والوسط، و تعد من المناطق الخصبة، تتنوع فيها النباتات الطبيعية[13].

تقع العاصمة "الدوحة" على الساحل، وتشتهر بناطحات السحاب والهندسة المعمارية الحديثة المستوحاة من التصميم الإسلامي القديم، مثل متحف الفن الإسلامي والذي يقع على الواجهة البحرية للمدينة، يسود قطر مناخ صحراوي, فصيفها حار، وشتاؤها دافئ [14]، قسمت إداريا إلى تسع بلديات هي : الدوحة، الريان، الوكرة، أمم صلال ، الخور، الغويرية، الجميلية، جريان البطنة، مسيعيد[15].

كان عدد سكان قطر في عام 1907 نحو 27 ألف نسمة[16]، ووفق أخر بيانات جهاز التخطيط والاحصاء القطري عام 2024 بلغ عدد سكانها نحو 3 ملايين فردا[17] ، أما متوسط دخل المواطن القطري؛ نحو 81 الف دولار سنويا وهو الدخل الاعلى عربيا وفي المرتبة السابعة على مستوى العالم وفق احصاءات صندوق النقد الدولي 2023 [18]. ووفق ما تقدم فإن المواطن القطري يعيش حياة تتوفر فيها سبل العيش الرغيد، فطالما تصدرت قطر المراتب الأولى في تقارير السعادة الدولية [19].

ثانياً: تركيبة السكان في دولة قطر:

لا تختلف تركيبة السكان في قطر عن باقي دول الخليج العربي ، إذ يمثل المسلمون الغالبية العظمى من القطريين(حاملي الجنسية القطرية)، مجتمع قطر بسيط ليس فيه طبقات محددة، باستثناء المكانة التي يحظى بها آل ثاني حكام قطر، فهم يتمتعون بالمكانة الاجتماعية الأولى في قطر، يعود نسبهم إلى الشيخ ثاني بن محمد وهو من قبيلة تميم، نجله الشيخ محمد بن ثاني أول من حكم قطر منتصف القرن التاسع عشر، بعد أن استقرت أسرة آل ثاني فيها عام 1848 قادمة من واحة "بيرين" الواقعة في المملكة العربية السعودية بنحو (200) كم جنوب غرب قطر. هناك تشابه بين مجالس الوزراء في دول الخليج، إذ تعتمد بشكل أساسي على أمراء العائلة الحاكمة، وهذا ينطبق على قطر، وفي الحالات الاستثنائية التي يتم فيها تعيين وزير من خارج نطاق آل ثاني يشترط أن تكون جنسيته الأصلية قطرية[20] .

بعد آل ثاني في المكانة تأتي القبائل العربية ومن أهم القبائل في قطر : البوعينين، الخاطر، الدعجة، الكواري، الدوار، الهول، السودان، العجمان، النعيم، شمر، المري، الشيباني، وترتبط القبائل في قطر بـ(الدواوين)، التي تعد معياراً بالنسبة للسلطة القطرية لاستطلاع الرأي العام قبل صناعة القرار، كذلك فان معظم المرشحين في المجالس البلدية والتشريعية القطرية يعتمدون على أصحاب ورواد المجالس لحشد الأصوات في الانتخابات، وبما أن قطر ليس فيها أحزاب سياسية فقد اصبحت المجالس تأخذ هذا الدور على خلفيات اجتماعية، وفي استطلاع للرأي نشرته جريدة "العرب" القطرية بتاريخ الخامس والعشرين من تشرين الأول 2009 عن مدى الارتباط بالقبيلة في دولة قطر جاءت النتائج بأن(76%) من العينة يعتبر المجتمع القطري مجتمع قبلي و(70%) من العينة يري أن القبيلة تحدد مسارات الوظائف والانتخابات والعلاقات الاجتماعية، و(56%) من المستطلع رأيهم يرى إن التمسك بالقبيلة عنصر إيجابي، وما يقارب نصف العينة (48%) يقيمون الناس حسب قبائلهم، وإن (59%) من العينة يرون بأن المجالس لها دور في صناعة القرار القطري من خلال مراقبة النخب السياسية لتوجهات هذه المجالس .

لقد استطاع أمير قطر الشيخ حمد أن يوسع فسحة حرية التعبير عن الرأي في قطر، فهو أول حاكم عربي يلغي وزارة الإعلام، كما إنه أول أمير قطري تحدث في عهده انتخابات بعد أن جرت انتخابات للمجالس البلدية في آذار 1999 وشارك فيها ستة نساء قطريات ، لتكون قطر ثاني دولة خليجية تمنح المرأة حق الترشيح والانتخاب بعد سلطنة عمان، التي منحتها هذا الحق عام1994، كما اضطلعت المرأة القطرية في عهده بمناصب قيادية في الدولة، ففي عام 2003عينت السيدة (شيخة أحمد المحمود) وزيرة للتربية والتعليم العالي، وهي أول وزيرة في دول مجلس التعاون الخليجي، وفي عام 2008 تولت الدكتورة (غالية بنت محمد بن حمد آل ثاني) وزارة الصحة العامة ، فضلا عن ذلك فقد أعطى الأمير فسحة من الحرية في التحرك السياسي داخل الدولة لثاني زوجاته الثلاثة الشيخة (موزة بن ناصر المسند) [21].

لقد ساهمت الظروف التي وفرتها دولة قطر للمهاجرين أن تكون الوجهة الأولى لهم عربياً والخامسة عالمياً بحسب استطلاع الرأي الذي اجرته شركة (مان باور الشرق الاوسط) عام 2008 [22]، ووفق احصاءات 2023 يشكل القطريون نحو (15%) والوافدون (85 %) من سكان قطر[23].

ثالثاً: التطورات الثقافية المعاصرة في قطر:

شهد قطر تطورات مهمة الجانب الثقافي ولاسيما فيما يخص التفاعل مع العالم الخارجي من خلال مبادرة تحالف الحضارات، ومن أهم الجهود التي بذلتها قطر في مجال الثقافة:

1-مؤتمر الدوحة لحوار الاديان: تنظمه قطر منذ عام 2003 ويهدف الى ترسيخ قيم التعايش والسلام العالمي ومراعاة الاختلافات الثقافية بين الوافدين والمواطنين[24] .
2-منتدى أمريكا والعالم الاسلامي: تنظمه قطر منذ عام 2004 بالتعاون مع معهد بروكينز الامريكي.
3-مركز الدوحة لحوار الاديان: أنشئ عام 2008 ويهدف الى اجراء حوار بناء بين اتباع الديانات المختلفة وللمركز مجلس استشاري مكون من سبعة اعضاء يمثلون الديانات السماوية الثلاث.
4-الانضمام الى المنظمة الدولية للهجرة عام 2008.
5-تعدد المؤسسات المعنية بحقوق المهاجرين.
6-حرية التحويلات المالية.
7-بناء دور العبادة: السماح ببناء كنائس داخل قطر.
8-دعم عرب المهجر وتمويل بعض المشاريع الخاصة بهم للحفاظ على هويتهم.
9-مركز الدوحة لحرية الاعلام: أنشئ عام 2007 اعقبه توقيع برتوكول مع منظمة مراسلون بلا حدود عام 2008.
10- انشاء هذا صندوق تحالف الحضارات في المنتدى الاول لتحالف الحضارات الذي عقد في العاصمة الاسبانية مدريد عام 2008، ويهدف الصندوق الى اقامة تعاون بين وسائل الاعلام من جهة، والأمم المتحدة من جهة أخرى لدعم اهداف تحالف الحضارات بالمواد المرئية والمقروءة.
11-حملة نحو فضاء اعلامي مسؤول التي اطلقتها قطر عام 2008 لتعزيز المسؤولية الاخلاقية لوسائل الاعلام[25].
12-الجزيرة: بدأت مؤسسات الجزيرة بالقناة الفضائية التي انطلقت عام 1996 ومن ثم انطلقت نسخة منها ناطقة بالانكليزية عام 2006، أما المؤسسة الثانية كانت مركز الجزيرة للدراسات الذي أنشئ عام 2005، فضلا عن منتدى الجزيرة الاعلامي الذي ينظم سنوياً منذ عام 2005 وفي ذات السنة أطلق مهرجان الجزيرة الدولي للأفلام التسجيلية.
13-برنامج مناظرات الدوحة: انطلق هذا البرنامج الشهري عام 2006 لمناقشة القضايا العالمية وتفعيل قيم الديمقراطية ويعرض البرنامج على قناة (بي بي سي) الدولية.
14-المؤتمرات الاعلامية العالمية: نظمت قطر العديد من المؤتمرات الحكومية والخاصة حول القضايا الاعلامية[26].

لقد أولت قطر اهتماماً كبيراً لحوار الحضارات ولمسائل التعامل والتفاعل مع المجتمعات الأخرى، حيث دعت الرؤية إلى رعاية ودعم حوار الحضارات والتعايش بين الأديان والثقافات المختلفة، وقد تضمنت الخطة تنفيذ العديد من البرامج والأنشطة الهادفة إلى تحقيق أهداف تحالف الحضارات في مجالاته الأربعة: التعليم، الشباب، الهجرة، والإعلام[27].

لقد شهدت سنوات تنفيذ خطة دولة قطر لتحالف لحضارات جهوداً تعكس اهتمام الأجهزة الحكومية وغير الحكومية بمسائل تحالف الحضارات من أهمها إطلاق جائزة الشيخ حمد للترجمة والتفاهم الدولي واستحداث كرسي "الإيسيسكو"(المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة) لتحالف الحضارات في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة قطر، وذلك لتعزيز مبادئ حوار الحضارات وترسيخ قيم العدالة والسلام، إضافة إلى تبني مقترح دولة قطر بشأن جائزة جامعة الدول العربية في مجال تحالف الحضارات وتوجت هذه الجهود في عام 2017 بإنشاء جائزة قطر العالمية لحوار الحضارات[28].

كما نظمت جامعة قطر بالتعاون مع اللجنة القطرية لتحالف الحضارات بوزارة الخارجية القطرية احتفالية للإعلان الرسمي عن جائزة قطر العالمية لحوار الحضارات، وقد حددت قيمة جائزة قطر العالمية لحوار الحضارات كالتالي: الفائز الأول: 80ألف ريال قطري الفائز الثاني: 45ألف ريال قطري [29].

وفي كلمةٍ لهُ بالمناسبة، قال الدكتور حسن بن راشد الدرهم رئيس جامعة قطر:" إنَّ الإعلان عن جائزة قطر العالمية لحوار الحضارات يُعَدّ ثمرة من ثمرات التعاون بين اللجنة القطرية لتحالف الحضارات بوزارة الخارجية القطرية، وجامعة قطر ممثلةً بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية، ونحنُ سعداء بهذا التعاون المثمر الذي يدُلّ على العلاقة المتميزة بين كلية الشريعة والدراسات الإسلامية وبين مختلف المؤسسات والجهات المختلفة في الدولة لما فيهِ خير قطر والبشرية" [30].

رابعاً: واقع التعليم والصحة في قطر:

1-التعليم:

حالها حال باقي دول الخليج كانت الكتاتيب في قطر تعلم الأبناء القراءة والكتابة والقرآن الكريم حفظا وتجويدا، وكان يطلق على المعلم اسم "المُطوَّع" ، ويعد كُتَّاب الشيخ (محمد بن عبد الله الجابر) أول كُتَّاب تأسس في مدينة الدوحة، سنة 1900، وفي سنة 1913؛ قام الشيخ عبد الله بن جاسم آل ثاني بتكليف الشيخ أحمد بن مانع فأسس المدرسة الأثرية، وتعد هذه المدرسة اللبنة الأولى في نظام التعليم القطري مشتملة على المقررات التالية: قران فقه لغة عربية رياضيات. كان التدريس فيها للذكور فقط، وقد استمرت حتى عام 1938 بعدما تخرج منها أول دفعة من المتعلمين القادرين على مواصلة التعليم خارج البلاد، وتعد (آمنة المحمود) أول سيدة متعلمة تؤسس كُتَّابا خاصا بالانات في عام1938، وقد عد كُتَّاب آمنة المحمود أول مدرسة نظامية حكومية في قطر، وكان التعليم فيه مختلطا، وكانت السيدة آمنة المحمود تقوم وحدها بالمهام التعليمية، المتعلم بالكُتَّاب يدفع روبية(عملة هندية) مقابل كل جزء من القرآن الكريم، إضافة إلى روبية مقابل الالتحاق بالكُتَّاب، وكان الفقير يُعفَى من الأجور . لقد بينت آمنة المحمود كيف كانت تؤَمِّن مصروفات كتابها قائلة: " كان أجري خمس بيزات يدفعها الدارس كل يوم خميس، وبعد ختم الدارس لكل جزء يُعطِي روبية، حتى ختم القرآنِ الكريم، وإذا وصل الدارسون إلى سورة الكهف وزع الأهلُ المكسَّرات، فإذا وصلوا إلى سورة الأنفال عمِل الأهل الترويقة للمطوّعة والدارسين والجيران".

لقد قام الشيخ حمد بن عبد الله آل ثاني بإرسال كتاب إلى الشيخ محمد بن علي المحمود يتضمن الرغبة في تأسيس مدرسة بالدوحة على غرار مدرسة الإصلاح بالشارقة، وأن يكون هو مديرَها للنهوض بها، فأجاب الشيخ وقد بلغ عدد طلابها في العام الدراسي 47-1948 الخمسين طالبا، وقد عمل بها في بداية التطور ثلاثة مدرسين، وكانت المناهج المصرية هي المعتمدة خلال المرحلة الابتدائية.مع نهاية العام الدراسي 48-1949غادر الشيخ محمد بن علي المحمود الدوحة متجها إلى الشارقة، فتولى إدارة المدرسة من بعده الأستاذ علي عامر (عراقي الجنسيةِ) ، وفي العام الدراسي 49-1950 تغير أسم المدرسة إلى مدرسة (الدوحة الابتدائية)، وزاد عدد الطلاب إلى(190) طالبٍ ، وفي العام الدراسي 50-1951 تغير أسم المدرسة إلى: مدرسة قطر الابتدائية[31].

أما أول مدرسة للبنات أنشأت عام 1955 وضمت 50 تلميذة تدرسهم معلمة واحدة، أما أول مدرسة ثانوية في قطر افتتحت في العام 56-1957 [32].

في عام 1973 كان عدد المدارس في قطر أكثر من(90) مدرسة عام 1978 بلغ 97 مدرسة، وحتى عام 1982 لم تكن في قطر سياسية مكتوبة لذلك، إذ تم تشكيل لجنة موسعة من القطاعات التعليمية والاقتصادية والاجتماعية، وقد تم مراجعة السياسية التربوية في عام 1989 و1994 [33]،

كانت ميزانية التعليم نحو 67 مليون ريال، وفي عام 1995 بلغت أكثر من مليار ريال قطري، وفي عام 1995 بلغ عدد المدارس 177 مدرسة فيها أكثر من 77 الف طالب نصفهم اناث[34].

أما التعليم الاهلي في قطر بدأ عام 1967 عندما صدر قانون ينظم التعليم الأهلي، منح تصريح لـــ 11 مدرسة ثم فيما بعد ولاسيما في السبعينيات بدأت المدارس الاهلية الخاصة بالجاليات وفي عام 1995 بلغ عدد الطلاب الملتحقين بالمدارس الاهلية نحو 30 الف طالب، أما اعداد المدارس الخاصة عام 1995 بلغ (158) مدرسة[35].

في مجال التعليم العالي تعد قطر من الدول المتقدمة في مجال التعليم العالي حاليا كذلك لدى قطر تاريخ في إجراء البحوث في الجامعات أو بالتعاون الوثيق مع مؤسسات التعليم العالي. ورغم ازدياد عدد الجهات المنتجة للمعرفة؛ فإن الجامعات حاضرة أولا مراحل إنتاج المعرفة، بدءًا من العملية التعليمية، وأخيرًا بتطبيقها في مفاصل الدولة والمجتمع، ويكتسب البحث الأكاديمي أهمية بالغة في ضوء ما يُسمى "المهمة الثالثة" للجامعات، وهي التعاون بين الأوساط الأكاديمية وقطاع الأعمال والبيئة، مما يُعزز انتشار المعرفة وتطبيقها العملي.

وبالتالي، يُعد البحث الذي يُجرى ضمن أنظمة التعليم العالي عاملًا أساسيًا في النمو العلمي والاقتصادي والاجتماعي والتقدم. تهدف قطر إلى إنشاء جامعات بحثية عالمية المستوى، وجامعة حمد بن خليفة الجديدة خير مثال على ذلك. وتعكس استراتيجية قطر الوطنية للبحث العلمي لعام ٢٠١٢ مساهمات

واسعة من القيادات البحثية والباحثين وغيرهم من أصحاب المصلحة. كما ركز تقرير استراتيجية قطر الوطنية للبحث العلمي لعام ٢٠١٤ على التحديات الكبرى التي تواجه قطر، مع تفاصيل إضافية في مجالات أمن المياه، وأمن الطاقة، والأمن السيبراني، والصحة، و ربط الباحثين الشباب، وإنشاء شبكات وطنية للعلماء الشباب عبر آليات تواصل مثل منصات CIT وبرامج الجوائز برنامج قطر للقيادة العلمية[36].

أما أهم المؤسسات الجامعة في قطر:

1-جامعة قطر

2. كلية المجتمع في قطر.
3. أكاديمية قطر لعلوم الطيران.
4. جامعة كالجاري في قطر.
5. جامعة الدوحة للعلوم والتكنولوجيا.
6. أكاديمية قطر للمال والأعمال بالتعاون مع جامعة نورثمبريا.
7. مركز قطر للقيادات بالتعاون مع جامعة جورج تاون.
8. كلية راس لفان للطوارئ والسلامة بالتنسيق مع جامعة سنترال لانكشير.
9. الأكاديمية الأولمبية القطرية بالتعاون مع جامعة ليدا الإسبانية.

جامعات مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع

توجد بدولة قطر فروع متنوعة لمؤسسات التعليم لاعلي الدولية بدعم من مؤسسة قطر؛ وهي:

1. جامعة حمد بن خليفة.
2. جامعة جورج تاون – قطر.
3. جامعة نورث ويسترن – قطر.
4. جامعة فرجينيا كومنولث للتصميم – قطر.
5. جامعة تكساس أي أند إم – قطر.
6. جامعة كارنيجي ميلون – قطر.
7. جامعة الدراسات العليا لإدارة الأعمال HEC PARIS في قطر.
8. كلية طب وايل كورنيل – قطر.

مؤسسات التعليم العالي الخاصة

1. كلية الريان الجامعية الدولية.
2. معهد الدوحة للدراسات العليا.
3. كلية أي إف جي بالتعاون مع جامعة أبردين.
4. كلية التأسيس الجامعي.
5. سيتي يونيفيرسيتي كوليدج بالتعاون مع جامعة أولستر.
6. كلية أوريكس العالمية بالتعاون مع جامعة ليفربول جون مورس.
7. جامعة لوسيل.
8. المعهد العالمي للدراسات GSI.
9. معهد MIE-SPPU للتعليم لاعلي.
10. الجامعة الماليزية في قطر[37].

-الصحة:

ساد الطب الشعبي إمارات الساحل عموما، واشتهر البعض بهذه المهنة التي توارثوها أباً عن جد، فيما كان الحصول على الأدوية عن طريق بائغ الادوية (الحواج)، وبسبب هذا الواقع الصحي المتردي كانت الأمراض منتشرة بين أبناء قطر[38].

وقد بقي الوضع الصحي في قطر دون المتوى حتى بعينيات القرن الماضي الذي شهد تطورا كبيرا و خلال السنوات الأخيرة حصلت نهضة كبيرة وقفزات نوعية على أكثر من صعيد، حيث باتت قطر تُصنف ضمن البلدان المتقدمة في الرعاية الصحية.

من اهم المؤسسات الطبية في قطر كلية طب وايل كورنيل والمستشفى التعليمي التخصصي، ومركز السدرة للطب والبحوث المجهز بأحدث التقنيات التكنولوجية . ومن بين المعالم الأخرى للنهضة الصحية الراهنة في قطر الإنجازات الطبية المتميزة التي حققتها المؤسسات الصحية الوطنية على الصعيدين العلاجي والتقني، كذلك مشروع مدينة حمد بن خليفة الطبية العملاق والذي بدأ العمل فيه في مايو 2003، وأضحى اليوم من أهم المراكز الطبية في المنطقة، إضافة إلى حصول مؤسسة حمد الطبية على شهادة اعتماد الهيئة الدولية(JCI) ، وتزويد المراكز والمؤسسات العلاجية والتعليمية بأحدث المختبرات والأجهزة والمعدات الطبية، فضلاً عن استقطاب أفضل الخبرات والكوادر الطبية والفنية، وكذلك الحال بالنسبة للتطور الحاصل في عيادات طب الأسرة ، و توسيع شبكة التأمين الصحي وتنوع الخدمات الصحية من خلال افتتاح عدة مراكز صحية ومستشفيات في أنحاء البلاد كافة، فضلا عن مؤسسة حمد الطبية (اسست عام1979) ، وهي مؤسسة حكومية تعنى بالرعاية الصحية، وتقوم بإدارة أربع مستشفيات رئيسة هي مستشفى حمد العام، ومستشفى الرميلة، ومستشفى النساء والولادة، ومستشفى الأمراض النفسية، ومراكز الرعاية الصحية الأولية وقد حصلت مؤسسة حمد الطبية على شهادة اعتماد الهيئة الدولية. كما شهد القطاع الصحي نهضة شاملة ميزته عن القطاعات الأخرى، فقد أولت الحكومة القطرية هذا القطاع اهتماماً كبيراً لما له من أثر في مسيرة التنمية. كما أصدر الشيخ حمد آل ثاني مرسوماً يقضي بتقديم نظام التأمين الصحي ليشمل المواطنين والمقيمين، كما تم إنشاء عدد من المستشفيات الجديدة التابعة لمؤسسة حمد الطبية مثل مستشفى الوكرة، و مستشفى دخان ومستشفى التأهيل الطبي ومستشفى النساء والولادة بمدينة حمد بن خليفة الطبية، إضافة إلى تنفيذ المرحلة الثانية من مستشفى الخور[39].

خامساً: أهم ركائز الاقتصاد في قطر:

تحوز قطر على موارد اقتصادية كبيرة ولاسيما في مجالي النفط والغاز، اذ كان الاتصال الأول لشيوخ قطر مع شركة (كاسوك) الأمريكية حول منح الامتياز في الحادي عشر من كانون الأول 1933، وقد شهدت قطر منذ مطلع النصف الثاني من القرن العشرين تغيرات من أبرزها اكتشاف النفط والبدء في تصديره، فقبل ظهور النفط كان عدد سكان الدولة لا يتجاوز بضعة آلاف، معظمهم يعتمدون على التجارة والصيد والغوص والرعي. لكن مع البدء بتصدير النفط في كانون الأول 1949 أصبح المصدر الأساس لواردات الدولة، إذ ترتب على استخراجه بروز نشاطات اقتصادية متنوعة نتج عنها تحولات في التركيبة الاجتماعية[40].

في عام 1970 كانت قطر تنتج (4,.) مليون برميل في اليوم ارتفع إنتاجها عام 1980 إلى(5,.) مليون برميل في اليوم، ثم عاد وانخفض عام 1984 إلى (4,.) برميل يوميا، إلا أن انتاجها تطور في تسعينيات القرن العشرين. لقد تطورت عائدات نفط قطر في المدة (1950-1974) نحو(2225)مليون دولار وفي المدة (1975-1983) نحو (13507) مليون دولار، و كان عدد الموظفين الحكوميين في قطر نحو 10 الاف موظف حتى عام 1981 52% غير قطرين[41].

تمتلك قطر ثالث اكبر مخزون من الغاز الطبيعي في العالم (25تريليون متر مكعب) بعد روسيا وإيران، وتخطط شركة قطر للغاز(QLGC) لزيادة إنتاجها من (10) ملايين طن سنويا إلى (41) مليون طن سنويا بحلول عام 2014، بدأت بتصدير الغاز الطبيعي المسال في منتصف التسعينيات، دخلت قطر مرحلة من النمو الاقتصادي والتطور السريع. وارتفع الناتج المحلي الإجمالي من أقل من 20 مليار دولار أمريكي في عام 1995 إلى أكثر من 160 مليار دولار أمريكي في عام 2015 (بالأسعار الثابتة)، قبل أن يستقر عند هذا المستوى تقريبًا. ووجهت قطر هذه الإيرادات نحو تحديث البلاد، حيث وسعت نطاق الخدمات العامة، ونفذت مشاريع بنية تحتية ضخمة، وانخرطت في مشاريع بناء جديدة لاستيعاب الزيادة السكانية التي بلغت خمسة أضعاف نتيجة لوصول العمالة الوافدة[42].

وتسعى شركة قطر للبترول(QP) لكي يصل إنتاجها من النفط الى مليون برميل يوميا، إذ تنتج نحو(750) ألف برميل يوميا. فقد حقق الاقتصاد القطري إنجازات مهمة في السنوات العشر الماضية[43]، إذ استطاعت قطر تبني سياسة نقدية ناجحة جعلها من بين الدول القادرة على الاستثمار المالي في داخل

وخارج الدولة، وعملت قطر أيضا على تنويع مصادر الدخل إضافة للغاز والنفطووسعت الحكومة أيضا مشاريع التنقيب عن حقول النفط والغاز، وعرضت حوافز لجذب المستثمرين الأجانب، كما أصدرت عدة قوانين لتسهيل إجراءات الاستثمار، وحررت الاقتصاد وطورت تقنيات تسويق الغاز، كما نفذت الحكومة سياسة اقتصادية للمصروفات العامة، ما أدى إلى تحقيق تحسن اقتصادي هائل تجلى في فائض الحساب الجاري في ميزان المدفوعات، وخفض العجز في الميزانية العامة، واستقرار معدلات التضخم وأسعار الصرف، وقد انعكس ذلك على الاقتصاد القطري الذي حقق نمواً ملحوظاً لمختلف النشاطات الاقتصادية بدأت ملامحه تظهر منذ العام 2005، وبهذا أصبح الاقتصاد القطري حالياً من أكثر الاقتصاديات العربية انفتاحاً، وأفضل نموذج في المنطقة يمكن أن يقتدى به حسب أخر تقارير المنتدى الاقتصادي العالمي ليكون بذلك الاقتصاد الأسرع نموا في منطقة الخليج[44]. وقد ربط المعهد الدولي للتنمية هذا النمو باستكمال عدد من مشروعات التوسع في إنتاج الغاز المسال، بالمقابل تحدث التقرير عن تراجع كبير لمعدلات التضخم لتصل إلى (1%) كل ذلك جعل قطر أقل الدول الخليجية إلغاء للمشاريع. كما احتلت قطر المرتبة الأولى عربيا في الشفافية الدولية، إذ تقدمت إلى المرتبة (28) عالميا من بين (180) دولة بحسب "مؤشر الفساد" كل ذلك جعل من قطر قوة جذب للاستثمارات الخارجية، وهذا ما عكسه تقرير الاستثمار العالمي الصادر عن الانكتاد**(مركز التجارة الدولي)** إذ كشف التقرير ارتفاع معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق نحو قطر بواقع (50%) خلال سنتين لتبلغ نحو(7) مليار دولار ، بينما لم تكن تتجاوز هذه التدفقات المليار دولار في العام2000، فضلا عن ذلك وضع التقرير السنوي للتنافسية العالمية الذي يصدر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية**(IMD)** في سويسرا، قطر في مصاف الدول المتقدمة بعد أن منحها المرتبة (14) من بين (57) دولة تتنافس على تحقيق المعايير الدولية للتنافسية العالمية. ورتب التقرير دولة قطر من ضمن دول العالم التي احتلت الربع الأول بعد الولايات المتحدة الأميركية وسنغافورة وكندا وألمانيا، كما تفوقت قطر على اليابان وبريطانيا وكوريا الجنوبية في هذا التصنيف. وقد انعكس الاقتصاد القطري القوي على دخل الفرد القطري السنوي، ، وإذا ما قارننا مستوى الاقتصاد القطري مع حجم الدولة وعدد السكان تكون قطر من أغنى دول العالم، وبالتالي فان المواطن القطري غير معني بشكل كبير بمسألة المشاركة في صنع القرار،أو عملية الإصلاح السياسي[45] ، كما أن هذه الواردات الضخمة وفرت لصانع القرار القطري فسحة كبيرة وخيارات متعددة، فطالما كان الاقتصاد القوي يغطي الأخطاء.

خاتمة واستنتاجات:

كانت إمارات الساحل العماني قبل اكتشاف النفط بكميات تجارية فيها عبارة عن مشيخات صغيرة وفقيرة، يديرها شيوخ، وليس لها حدود واضحة، مجتمعها متجانس وعدد سكانها قليل جدا، إذ كان سكانها يعيشون حياة بسيطة يعتمدون على أنشطة اقتصادية تقليدية، أهمها الغوص على اللؤلؤ والصيد والرعي والزراعة، وكان التعليم مقتصر على الكتاتيب والصحة على الطب الشعبي. إلا أن عقد السبعينيات من القرن العشرين شهد انطلاق دولة قطر بخطوات سريعة حتى عدت من أنجح التجارب الاقتصادية العربية، اذ افادت الدولة الناشئة من واردات النفط في تطوير الدولة والمواطن، وبعد نحو (40) عاماً أصبحت هذه الدولة مثالا يحتذى به في مجالات عدة، إذ أصبح دخل الفرد القطري من أعلى الدخول في العالم، وأصبح يحظى بتعليم وصحة تظاهي ما موجود في الدول المتقدمة، فضلا عن اقتصاد الدولة الذي أخذ يقلل الاعتماد على عوائد النفط، مما انعكس على عيش المواطن القطري واصبح وفق الاحصاءات الدولية من الشعوب التي تحظى بمتطلبات العيش الرغيد.

الاستنتاجات:

1-تميز المجتمع القطري بالتحول السريع من حياة البداوة نحو الحياة العصرية، والمستقبل المنظور لدولة قطر يؤشر أن هذه الدولة سائرة في الطريق الصحيح، ولاسيما بعد النجاحات الاقتصادية التي حققتها في مجال الاستثمار وتقليل الاعتماد على واردات النفط.

2-تتقدم دولة قطر الدول العربية في مجالات عدة وفق الاحصاءات الدولية وقد انعكس هذا الأمر على حياة الموطن القطري الذي يعيش حالة من الرفاه والاستقرار المادي والمعنوي.

3 - كان للعرب ولاسيما العراقيون دور بارز في التطورات الاجتماعية التي حصلت في دولة قطر وخاصة في مجال الثقافة والتعليم.

4- يؤشر على قطر مشكلة اجتماعية تتمثل في الخلل في تركيبة السكان، إذ يمثل المقيمون اكثر من ثلاثة[1] ارباع السكان وهذا الأمر من الممكن أن يكون له تداعيات خطيرة في المستقبل،

الهوامش والمصادر

(1) محمد مرسي عبدالله، قراءة حديثة في تاريخ دولة الإمارات العربية المتحدة، سلسلة محاضرات الإمارات (36)، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،(أبوظبي، 1999)، ص ص4-5.

(2) John Marlowe, Persian Gulf In The Twentieth, The Cresset Press,(London, 1962),P136.

(3) محمود علي الداؤد،" عوامل الوحدة والتجزئة في الجزيرة العربية"، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بعنوان "التجارب الوحدوية العربية المعاصرة تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة""في1981،ط4،(بيروت، 1999)، ص ص24-29.

(4) عبد العزيز محمد المنصور، التطور السياسي لقطر في الفترة مابين 1916-1868م، ط1، المطبعة العصرية، (الكويت، 1975م)، ، ص 146.

(5) المصدر نفسه ، ص 154-150.

(7) عامر هاشم عواد ، " المتغيرات الاقليمية والدولية واثرها في ازمة العلاقات القطرية – السعودية 2017-2021 "، مجلة قضايا سياسية ، العدد(64)، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، جامعة بغداد ، 2021 ، ص 113؛ فتحي عباس الجبوري و احمد صالح الجبوري، تاريخ الخليج العربي العربي، ط1، دار الفكر، (عمان، 2010)، ص143.

(8) ميثاق خيرالله جلود، " صناعة القرار السياسي في دولة قطر"، مجلة دراسات اقليمية، العدد (22)، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، 2011، ص269-270.

(9) أسامة خليل، وجع في قلب الخليج، ط1، مركز الراية للنشر والإعلام،(القاهرة، 1996)، ص24.

(10) جاء الدستور القطري في خمسة أبواب تتناول نظام الدولة وأسس الحكم، والمقومات الأساسية للمجتمع، والحقوق والواجبات العامة، وتنظيم السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وتضمن عدة مبادئ أساسية تكرس الفصل بين السلطات وتقنن الحقوق والحريات والممارسة السياسية.؛

Qatar's Decision Makers Hamad Background, Entrepreneur, 17 September 2007: www.entrepreneur.com/tradejournals/article/168747704

(11) دولة الكويت، غرفة تجارة وصناعة الكويت، " الوجه الانساني للمجتمع الكويتي عرض وتوثيق للمبادرات الخيرية الشعبية في الكويت "، اعداد : مركز البحوث والدراسات الكويتية، (الكويت، 2017)، ص ص 28-29.

(12) دولة قطر ، جهاز التخطيط والاحصاء:

https://gis.psa.gov.qa/QatarAtlas_Arabic/about-qatar

(13) الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

www.gcc-sg.org/ar-sa/AboutGCC/MemberStates/Pages/MemberStatesDetails.aspx

(14) دولة قطر ، جهاز التخطيط والاحصاء:

https://gis.psa.gov.qa/QatarAtlas_Arabic/about-qatar

(15) www.psa.gov.qa/ar/statistics1/StatisticsSite/census/Census2004/Buildings/pages

(16) النقيب، المصدر السابق، ص93.

(17) لمزيد من التفاصيل ينظر:

THE STATE OF QATARI FAMILIES STRENGTHS AND CHALLENGES. First Edition,Hamad Bin Khalifa University PressDoha,2022, p13: https://manara.qnl.qa/articles/report/The_State_of_Qatari_Families_Strengths_and_Challenges/24598296/1/files/44287259.pdf

(18) صحيفة العرب القطرية 31-12-2023

قطر-الأولى-عربيا-في-نصيب-الفرد-من-الناتج-المحلي-الإجمالي /alarab.qa/article/31/12/2023

(19) تقرير السعادة نعده مؤسسة غالوب بالتعاون مع مركز ابحاث الرفاهية في جامعو اكسفورد والامم المتحدة وصدر تقريره الاول عام 2012 ويقدم تصورا عن مدى الرضا الشعبي ومدى الرضا عن نمط الحياة التي يعيشونها ومدى تحقيقها لطموحاتهم ، من الملاحظ ان قطر غير موجودة في التقرير الاخير على الرغم من انها كانت في سنوات سابقة تحتل مراكز

1

متقدمة. ينظر:حازم رحاحلة، العرب في تقرير السعادة العالمي هل من تقدم، المركز العربي للدراسات والابحاث السياسية، دراسات سياسية، قطر 6 مايو 2024، ص1.
www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/arabs-in-the-world-happiness-index-has-there-been-any-improvement.aspx

(20) خالد العزي، الخليج العربي في ماضيه وحاضره دراسة شاملة للخليج العربي...، مطبعة الجاحظ، (بغداد، 1972)، ص142، 162.

(21) جلود، المصدر السابق، ص274-275.

(22) دولة قطر، وزارة الخارجية، قطاع التعاون الدولي، خطة عمل دولة قطر لتحالف الحضارات، نيسان 2009، ص8.

(23) https://new.arabii-gulf.net/news3101.html

(24) خطة عمل دولة قطر...

(25) خطة عمل دولة قطر...

(26) قطر تعلن عن جائزة عالمية لحوار الحضارات، صحيفة الوطن(قطر)، 23 تشرين الاول 2017:
www.al-watan.com/Latest-News/ArtMID/424/ArticleID/23799

(27) دولة قطر، وزارة الخارجية، تحالف الحضارات، 2017 الموقع الرسمي لوزارة الخارجية القطرية:
/www.mofa.gov.qa

(28) جامعة قطر، غرفة الاخبار، جامعة قطر ولجنة تحالف الحضارات يطلقان جائزة قطر العالمية لحوار الحضارات، 2017/10/23، الموقع الرسمي:
www.qu.edu.qa

(29) قطر تعلن عن جائزة عالمية...

(30) المصدر نفسه.

(31) موسوعة قطر التاريخية، تاريخ التعليم في قطر:
https://www.encyclopedia.qa/ar

(32) ابراهيم خليل العلاف، " البواكير الاولى لنشأة التعليم الرسمي الحديث في دولة فطر وتطوره"، مجلة دراسات اقليمية، العدد(15) ، مركز الدرات الاقليمية، جامعة الموصل، 2009، ص11-12.

(33) عياد فرحان رحيل و ابتسام حمود محمد و احمد حين عبد،" السياسة التعليمية والاهداف التربويةقي دولة قطر 1973-1995، التعليم العام انموذجا"، مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية، المجلد(30)، العدد(12)، الجزء الثاني، جامعة تكريت ، 2023، ص42-46.

(34) المصدر نفسه ، ص47-49.

(35) المصدر نفسه ، ص52-50.

(36) **Pit Pichappan and Sivamani Muthusamy and Palanivelu Vijayakumar,Science in Qatar- Annual Report of the Analysis of the Research Publications-2019Report prepared by the Digital Information Research Labs, India & UK, 2020, p1:**

https://www.dirf.org/Qatar%20Research.pdf

(37) دولة قطر، وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي:

https://www.edu.gov.qa/ar/Content/HigherEducationinQatar

(38) حسين علي فليح الخزرجي، الاثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لاستثمار النفط في دولة الإمارات العربية المتحدة 1971-1981، اطروحة دكتوراه قدمت إلى فسم التاريخ، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 2007، ص ص66-67

(39) دولة قطر ، موقع اشغال:

https://www.ashghal.gov.qa/ar/AboutQatar/Pages/Health.aspx

(40) صحيفة الشرق القطرية، 7 اذار2010.

(41) النقيب، المصدر السابق، ص122-127.

(42) **Nader Kabbani,Accelerating the Economic Transition of Qatar, Policy Research Report, (erf), (doha, 2025),p.3:**

https://erf.org.eg/publications/accelerating-the-economic-transition-of-qatar/

(43) **محمد البزاز،" التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية القطرية في عالم متحول":**

www.attarikh-alarabi.ma/Html/Adad44partie12

(44) صحيفة العرب القطرية، العدد(7812)،1 تشرين الثاني 2009.

(45) BTI2010," Qatar Country Report",P.4:

www.bertelsmann-transformation-index.de